

الإجراءات العملية لتطبيق المرابحة الإسلامية في البنوك التقليدية

الجزائرية: دراسة حالة بنك ترست الجزائر

Practical procedures for applying Islamic Murabaha in Algerian traditional banks: A case study of the Algerian Trust Bank

د. بوعتلي محمد

المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي (الجزائر)،

مخبر دراسات وبحوث حول الاقتصاد الرقمي

mbouatelli@esgen.edu.dz

المخلص:	معلومات المقال
تهدف هذه الدراسة إلى تقييم آلية تطبيق المرابحة الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية بصفة عامة وفي بنك ترست الجزائر على وجه الخصوص. حيث بينت نتائج الدراسة التطبيقية أن بنك ترست الجزائر يلتزم بتطبيق مرابحة مواكبة لمعايير التمويل الدولية وقواعد المالية الإسلامية، إذ تعتمد آلية تمويل عملائه بهذه الصيغة على مرحلتين أساسيتين والمتمثلتان في مرحلة الشراء من المورد بعد تحصيل هامش الجدية من العميل، بالإضافة إلى مرحلة البيع للعميل بعد حساب وتحصيل هامش الربح المطابق لمعايير المالية الإسلامية، مما سمح لبنك ترست الجزائر بمواكبة التحديات البنكية وبكسب رضا عملائه.	تاريخ الارسال: 2023/02/25 تاريخ القبول: 2023/03/26
الكلمات المفتاحية: ✓ المالية الإسلامية؛ ✓ المرابحة؛ ✓ بنك ترست الجزائر.	
Abstract : <i>This study aims to evaluate the mechanism of Islamic Murabaha application in Algerian traditional banks in general and Trust Bank Algeria in particular. In two main stages, namely, the stage of purchasing from the supplier after collecting the seriousness margin from the customer, in addition to the stage of selling to the customer after calculating and collecting the profit margin that conforms to Islamic financial standards, which allowed Trust Bank Algeria to keep pace with banking challenges and gain the satisfaction of its customers.</i>	Article info Received 25/02/2023 Accepted 26/03/2023
	Keywords: ✓ K Islamic Finance; ✓ Murabaha; ✓ Trust Bank Algeria.

تلعب البنوك التجارية دورا مهما في تمويل التقدم الاقتصادي، فهي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في تمويل الاستثمارات المنتجة وبالتالي المشاركة في خلق الثروة، ويعتبر التمويل بالمراجحة إحدى أهم آليات التمويل الإسلامية التي شهد في السنوات الماضية انتشارا كبيرا نظرا للمزايا الاقتصادية التي يحققها لكل من البنوك، أطراف العقد وحتى للاقتصاد الوطني، كما أثبت هذا النوع من التمويل فعاليته ونجاعته لسهولة تطبيقه، قلة مخاطره وضمان ربحيته.

في ظل ذلك سائرت البنوك التقليدية الجزائرية هذه التطورات، وعملت على توفير تمويل المراجحة كأحد أهم أساليب التمويل الإسلامية الذي تقدمها لعملائها، وبما أن بنك ترست الجزائر يعد من أهم البنوك التجارية التقليدية التي تبنت هذه الصيغة التمويلية الإسلامية في الجزائر، ارتأينا في هذه الدراسة أن نتناول دراسة ميدانية لآلية تطبيق المراجحة الإسلامية في هذا البنك.

ومنه تبلورت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما هي الآليات العملية لتطبيق المراجحة الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية؟

في نفس السياق تتبع أهمية الدراسة في أهمية المراجحة في حد ذاتها، كونها تعد من أحد الدعائم الأساسية لتوفير التمويل الإسلامي اللازم لمختلف المؤسسات، أما الهدف من هذه الدراسة فهو يكمن في التعرف على تجربة بنك ترست الجزائر في تمويل المراجحة بالإضافة إلى الوقوف على آليات وضوابط منح هذا التمويل آليات تطبيق في البنوك التجارية التقليدية الجزائرية.

كذلك وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزأين، جزء نظري تطرق إلى مفاهيم عامة حول البنوك والمراجحة الإسلامية، بالإضافة إلى جزء تطبيقي تناول دراسة تطبيقية لآلية تطبيق المراجحة الإسلامية في بنك ترست الجزائر.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 التمويل الإسلامي:

1.1.2 مفهوم التمويل الإسلامي:

أدخل التمويل الإسلامي هو تقديم ثروة عينية كانت أم نقدية من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي يديرونها ويتصرفون فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية. (قحف، 1998، صفحة 12)

2.1.2 مؤسسات التمويل الإسلامي:

كذلك تتمثل المؤسسات العاملة في مجال التمويل الإسلامي في أربع مؤسسات هي: (فرحي، 2006، الصفحات 10-11)

- **شركات التأمين الإسلامية:** تعد شركات التأمين الإسلامية مؤسسات تمويلية يمكنها أن تجسد التمويل الإسلامي في أرض الواقع، إذ تعتمد هذه الشركات على مبدأ التأمين التعاوني والذي يتضمن بطبيعته تبرعا بين المتعاملين أو شكلا من المساندة في الظروف الحرجة خلافا للتأمين التجاري الذي يستهدف الربح.
- **شركات الاستثمار الإسلامية:** وهي مؤسسات تقوم بجمع المدخرات الصغيرة من خلال أسهم رأس المال وودائع المضاربة وإتاحتها للمستثمرين، وتساعد أصحاب المشاريع من أفراد وشركات في الحصول على التمويل، وبذلك تلعب هذه المؤسسات دور الوسيط في مساعدة المدخرين على إيجاد سبل مربحة لمدخراتهم وأصحاب المشاريع لإيجاد الأموال اللازمة لتوسعة أعمالهم.
- **مؤسسات الزكاة:** تؤدي الزكاة دورا حيويا في عملية التنمية الاقتصادية، إذ أن الزكاة من الناحية الاقتصادية تؤثر على توزيع المدخيل وتؤثر على الإنتاج أيضا من خلال تمكين الفقراء وسائل الإنتاج مما يزيد الطاقة الإنتاجية ويؤدي إلى التخفيف من البطالة، وتؤثر على الاستهلاك كما أنها تمنع وتحارب الاكتناز. الزكاة لا يمكنها أن تؤدي كل هذه الأدوار المنوطة بها في عملية التنمية الاقتصادية دون أن

يكون لها إطار مؤسسي يعمل على جمعها وتوزيعها على مستحقيها بصورة منظمة ومنضبطة، وقد قامت في العديد من الدول الإسلامية بيوت ومؤسسات الزكاة التي تخدم هذا الغرض.

- البنوك الإسلامية: تعتبر البنوك الإسلامية من المواضيع الهامة التي بحث فيها الاقتصاديون والفقهاء، والتي سنتطرق إليها في النقطة الآتية.

2.2 البنوك الإسلامية:

بعد التطرق إلى مفهوم التمويل الإسلامي ومؤسساته، سنتطرق في هذا الجزء إلى أحد أهم مؤسسات التمويل الإسلامي المتمثلة في البنوك الإسلامية.

1.2.2 مفهوم البنوك الإسلامية:

للبنوك الإسلامية العديد من المفاهيم و التعاريف من أهمها أن البنك الإسلامي هو:

- ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً. (عبد الفضيل، 2007، صفحة 397)
- مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية، في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكرامة للأمة الإسلامية. (الرفاعي، المصارف الإسلامية، 2007، صفحة 17)
- عبارة عن مؤسسات استثمارية مصرفية اجتماعية تتعامل في إطار الشريعة الإسلامية. (مرطان، 2002، صفحة 218)

2.2.2 أهداف البنوك الإسلامية:

للبنوك الإسلامية عدة أهداف عامة تتمثل في: (المغربي، 2004، الصفحات 89-90)

- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية و المصرفية: حيث تهدف هذه البنوك إلى تحقيق منهج الله على أرضه فيما يختص بجانب هام من جوانب الحياة ألا وهو المال، فيجب أن يكون الهدف تهذيب سلوك الأفراد ووجود المنظمة التي تساعد على حسن الاستفادة من هذه الأموال عند زيادتها وتوافرها أو الحاجة إليها، وتعمل البنوك الإسلامية لتحقيق ذلك على:
 - الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية؛
 - استيعاب وتطبيق الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمال في الإسلام؛
 - الدعوة إلى سبيل الله من خلال التزامها هي أولاً ثم النصح والإرشاد لأفراد المجتمع بإتباع السلوك الإسلامي في استثمار وتوظيف أموالهم.
- تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين به: فالمساهمون قد استثمروا أموالهم بالأسلوب الشرعي، والعاملين يقومون بأعمالهم وينتظر الجميع عائداً طيباً، ويمكن أن تحقق البنوك الإسلامية ذلك إذ هي تمكنت من الوصول إلى:
 - قدر مناسب من الأرباح للمساهمين؛
 - موقف معزز في السوق المصرفية، وتكوين سمعة طيبة عن البنك وتحقيق الانتشار الجغرافي لوحده والعامل على زيادة عدد المتعاملين معه؛
 - تنمية الكفاءات والمهارات الإدارية لمديري وموظفي البنك حتى يتمكن من الاستمرار في تقديم خدماته وتطويرها.

- إشباع حاجات الأفراد المالية: يهتم البنك الإسلامي بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في ميدان التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية من خلال:
 - تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار؛
 - توفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة في مجالات الإنتاج ومراعاة القواعد الإسلامية؛
 - توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.
- رعاية متطلبات ومصالح المجتمع: يعمل البنك الإسلامي على توفير المناخ الملائم لمعاملات الأفراد وتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال:
 - تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد من خلال الأنشطة الاجتماعية المختلفة؛
 - المساهمة في دراسة مشكلات المجتمع والمشاركة في وضع وتنفيذ الحلول المناسبة لها بما تملكه من إمكانيات مالية وبشرية وفنية؛
 - منح التيسيرات للمنظمات والأجهزة التي تخدم مصالح البيئة وتراعي مصالح الأقليات وتقدم ضروريات السلع والخدمات.

3.2 التمويل بالمراجحة الإسلامية:

تعتبر صيغة المراجحة من بين أهم الصيغ والأساليب التمويلية الأكثر استخداما في المصارف الإسلامية، وتعتبر من العقود الشرعية التي تعامل بها الناس منذ القدم، ويجري التعامل بها في المصارف الإسلامية كوجه من أوجه الاستثمار المشروع. (العريقات و عقل، 2010، صفحة 135)

1.3.2 مفهوم المراجحة الإسلامية:

نعني بالمراجحة قيام البنك بتمثيل طلب التعاقد مع العميل على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه للبنك كليا أو جزئيا وذلك مقابل التزام العميل بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه. (رايس، 2009، صفحة 254)

كذلك عرفها الفقهاء بعدة تعاريف، وإن تعددت ألفاظها إلا أنها تدور حول مفهوم واحد هو البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم. (حمدان، 2007، صفحة 98)

2.3.2 شروط التمويل بالمراجحة الإسلامية:

يلزم لصحة المراجحة بالإضافة إلى الشروط العامة المتعلقة بالعقد (الأهلية، المحل، الصيغة) وهذه شروط البيع إلا أنه يختص بشروط أخرى هي: (الرفاعي، المصارف الإسلامية، 2004، الصفحات 137-138)

- أن يكون الثمن معلوما للمشتري الثاني (العميل) لأن المراجحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح، فإذا لم يتحقق هذا العلم للمشتري فالبيع فاسد ويدخل في الثمن الأول المصاريف المعتبرة؛
- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من ثمن البيع سواء كان نسبة من الثمن أم قدرا معينا؛
- أن لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا، فإذا كان كذلك بأن اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلا بمثل لم يجز بأن يبيعه مارجحة لأن المراجحة بيع بالثمن الأول وزيادة، والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحا أما عند اختلاف الجنس تجوز الزيادة؛
- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال (المثلثات) كالأوراق النقدية بأنواعها والمكبيلات والمعدودات المتقاربة فإذا كان قيما كالعروض فلا يجوز بيعه مارجحة؛
- أن يكون العقد الأول صحيحا فإذا كان فاسدا فلا يجوز بيع المراجحة لأن ما بني على فاسد فهو فاسد.

3.3.2 أنواع التمويل بالمراجعة الإسلامية:

ينقسم التمويل بالمراجعة إلى قسمين هما:

أ. تمويل المراجعة العادية (البسيطة):

هي البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، ويذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة مثل البيوع التي يقوم بها التجار في العادة فهم يشترون السلع ويحتفظون بها حتى يأتي من يرغب في شرائها فيبيعونها إياه بربح. (العريقات و عقل، 2010، صفحة 180) ومنه: بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول وزيادة، وقد يكون الثمن حالا أو مؤجلا أو مقسطا. (سمحان و مبارك، 2015، صفحة 65)

ب. تمويل المراجعة المركبة (المراجعة للأمر بالشراء):

والمسماة أيضا بالمراجعة للواعد بالشراء، وهي أن يتقدم الراغب في شراء سلعة إلى المصرف، لأنه لا يملك المال الكافي لسداد ثمنها نقدا، ولأن البائع لا يبيعها له إلى أجل، إما لعدم مزاولته للبيوع المؤجلة، أو لعدم معرفته بالمشتري، أو لحاجته إلى المال النقدي، فيشترىها المصرف بثمن نقدي ويبيعها إلى عميله بثمن مؤجل أعلى، ويتم ذلك على مرحلتين: مرحلة المواعدة على المراجعة، ثم مرحلة إبرام المراجعة، وهذه المواعدة ملزمة للطرفين (المصرف والعميل) في بعض المصارف الإسلامية، وغير ملزمة للعميل في بعض المصارف الأخرى، فإذا اشترى المصرف السلعة كان للعميل الخيار إن شاء اشترى وإن شاء ترك. (المصري، 1996، صفحة 13)

ج. أوجه الاختلاف بين المراجعة العادية والمركبة:

توجد العديد من الاختلافات بين المراجعة العادية ونظيرتها المركبة في نقاط كثيرة والملخصة في الجدول الآتي:

الجدول 1: أوجه الاختلاف بين المراجعة العادية والمركبة

أوجه الاختلاف	المراجعة العادية (البسيطة)	المراجعة المركبة (لأمر بالشراء)
الزمن	قديمة معروفة عند الفقهاء القدامى	مستحدثة ظهرت بظهور المصارف الإسلامية
الأطراف	طرفان (البائع والمشتري)	ثلاثة أطراف (البائع والمشتري والمصرف)
وجود السلعة	التاجر يشتري السلعة، و يقتنيها دون أن يعلم متى يبيعها	المصرف لا يقتني السلعة، و لكن يشتريها بناء على رغبة العميل
الوعد	لا تتضمن وعدا بالشراء لأن المبيع في حوزة البائع و ملكه	تتضمن وعدا بالشراء لأن المبيع ليس في ملك المصرف بل يشتريه بناء على رغبة العميل
الهدف	المتاجرة	المتاجرة / التمويل
قبض	حالا (و قد يكون مؤجلا)	مؤجلا / مقسط
الربح	ربح التاجر يكون مقابل الجهد و المخاطرة	الغالب أن يكون ربحه مقابل التأجيل
المخاطرة	ناجحة عن مخاطر الاقتناء	ناجحة عن الفترة بين امتلاك السلعة و فترة السداد

المصدر: (العجلوني، 2010)

3. بطاقة تقنية حول بنك ترست الجزائر

سننظر في هذا الجزء إلى كل من تقديم بنك ترست الجزائر والإحصائيات المتعلقة بنشاط البنك.

1.3 تقديم بنك ترست الجزائر:

ترست بنك الجزائر هو عضو في مجموعة (NEST INVESTMENTS HOLDING) التي تستثمر في مجموعة متنوعة من الصناعات، بما في ذلك الخدمات المصرفية، المالية، التأمين وإعادة التأمين، التطوير العقاري، الصناعة والسياحة. (Trust Bank Algeria, 2022) تعمل المجموعة من خلال شركاتها الفرعية في 22 دولة بما في ذلك: الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، إنجلترا، قطر، قبرص، البحرين، الأردن، لبنان، فلسطين، المملكة العربية السعودية ... إلخ. بالإضافة إلى ترست بنك الجزائر، تعزز مجموعة (NEST INVESTMENTS HOLDING) وجودها في الجزائر من خلال 5 شركات أخرى، و المتمثلة في:

- ترست الجزائر للاستثمار (Trust Algeria Investments)؛
- ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين (Trust Algeria Assurance & Réassurance)؛
- ترست للصناعات (Trust Industries)؛
- ترست العقارية (Trust Real Estate)؛
- مركز التجارة العالمي الجزائر (World Trade Center Algeria).

تراست بنك الجزائر هو بنك خاضع للقانون الجزائري برأسمال خاص، بدأ النشاط في أبريل 2003 برأسمال أولي قدره 750 مليون دينار، ليتم زيادته سنة 2012 إلى 13 مليار دينار.

2.3 الإحصائيات المتعلقة بمؤشرات نشاط بنك ترست الجزائر:

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ نموا كبيرا لأغلب مؤشرات نشاط بنك ترست الجزائر خلال سنة 2018، ومن بين أهم هذه المؤشرات نجد النتيجة الصافية التي حققها البنك والتي نمت بنسبة تقارب 50 بالمائة بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة مجموعة من العوامل من أبرزها ارتفاع عدد الحسابات المفتوحة للزبائن بنسبة 44 بالمائة، ارتفاع عدد وكالات البنك بنسبة 14 بالمائة، بالإضافة إلى ارتفاع موارد البنك بالدينار الجزائري وبالعملة الصعبة بنسبة 39 بالمائة و 27 بالمائة على التوالي، ما يمثل قفزة نوعية لنشاط البنك في الجزائر.

الجدول رقم (2): تطور مؤشرات نشاط بنك ترست الجزائر (دج)

المؤشرات	2016	2017	2018	التغير 2018-2017 %
مجموع الميزانية	48.802.057.000	65.178.880.000	80.400.259.000	23,35%
النتيجة الصافية	1.000.305.000	1.181.169.000	1.755.104.000	48,59%
معامل الاستغلال	47%	44%	45,57%	-
المردودية الاقتصادية: النتيجة الصافية / مجموع الأصول	2,05%	1,81%	2,18%	-
عائد الأموال الخاصة: النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	5,36%	6,14%	9,01%	-
رقم الأعمال المتوسط لكل وكالة بنكية	200.901.265	198.768.693	246.797.773	24,20%
موارد البنك بالدينار الجزائري	-	38.146.330	53.206.492	39,48%
موارد البنك بالعملة الصعبة	-	855.711	1.086.335	26,95%
عدد الحسابات البنكية المفتوحة للزبائن	22.428	31.690	45.612	44%
مجموع المستخدمين	426	461	526	14,1%
مجموع الوكالات	18	22	25	13,6%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Trust Bank Algeria, 2022)

4. دراسة تطبيقية لآلية تطبيق تمويل المراجعة الإسلامية في بنك ترست الجزائر

سنقوم في هذه الدراسة التطبيقية بدراسة حالة تمويل مراجعة قدمه بنك ترست الجزائر لمؤسسة إنتاجية خاصة، لهذا الغرض يجب على البنك تحديد ما يلي:

- مبلغ شراء المنتج المطلوب؛
- مقدار هامش الربح؛
- سعر بيع المنتج.

1.4 التمويل المطلوب:

طلب العميل فتح خط تمويل لاستيراد المواد الأولية بمبلغ EUR 70.000 بالاعتماد على مراجعة قصيرة الأجل.

2.4 الامتثال للعملية:

لا يمكن لأي تمويل إسلامي أن يغطي أي نشاط محظور من قبل الشريعة، ولهذا السبب يكفل بنك ترست الجزائر الامتثال لعملية معالجة واردات المواد الأولية التي يريد العميل الحصول عليها.

3.4 المستندات المطلوبة لفتح عملية المراجعة في بنك ترست الجزائر:

لفتح عملية التمويل بالمراجعة في بنك ترست الجزائر يجب توفر ما يلي:

- الفاتورة النهائية باسم البنك؛
- أمر شراء البضائع؛
- توكيل لصالح العميل؛
- عقد تمويل المراجعة؛
- توقيع العميل على سند إذني؛
- جدول الدفع.

4.4 التسلسل العملي لعملية المراجعة في بنك ترست الجزائر:

في تمويل المراجعة فإن تحديد سعر الشراء بالدينار في تاريخ التوقيع على العقد هو شرط قانوني وشرعي. بعد موافقة الهيئة الشرعية، يتم حساب مبلغ الشراء بالدينار بالاعتماد على سعر صرف بنك الجزائر في يوم توقيع العقد، مع ذكر (في هذا الأخير) أنه في الحالة التي يكون فيها سعر الصرف أثناء التنفيذ، أعلى من سعر الصرف أثناء إبرام العقد، يلتزم العميل بإعادة الفرق إلى بنك ترست الجزائر.

خلاف على ذلك، إذا كان سعر الصرف أثناء التنفيذ أقل من سعر الصرف أثناء إبرام العقد، فإن البنك ملزم بإعادة الفرق إلى العميل. ومنه فالعملية تتم على مرحلتين:

1.4.4 مرحلة الشراء: علاقة البنك / المورد

يوقع بنك ترست الجزائر والعميل اتفاقية تمويل بالمراجعة لفتح خط تمويل، حيث كان سعر الصرف لدى بنك الجزائر في هذا التاريخ هو 118,2295، أي أن مبلغ شراء المواد الأولية يساوي DZD 8.276.065 والمكافئ ل EUR 70.000.

ومنه تتم هذه المرحلة كما يلي:

أولاً: يوكل البنك العميل للتفاوض مع المورد الأجنبي حول شروط الشراء، بحيث يتحمل العميل المسؤولية والتكاليف التفاوضية غير المنصوص عليها في عقد المراجعة.

ثانيا: يرسل العميل طلبيته إلى المورد الأجنبي، الذي سيقوم بدوره بتحرير فاتورة أولية لحسابه الخاص، وباسم البنك، يحدد فيها السعر الإجمالي للمواد المستوردة بالعملة الأجنبية.

ثالثا: بعد أن يقوم العميل بتحديد المواد الأولية التي يريد الحصول عليها، يتقدم إلى البنك مع الفاتورة الأولية المتعلقة بهذه الأخيرة، مع طلبه من البنك بشرائها وفقا لأمر الشراء.

كذلك وليثبت العميل التزامه بالعملية، يقوم بدفع هامش الجدية للبنك في حساب خاص، حيث يعتبر هذا الهامش كضمان للبنك على جدية العميل، يساوي هذا الهامش 25 بالمائة من مبلغ شراء المواد الأولية.

تتم ترجمة هذه العملية محاسبيا على النحو التالي:

- مدين: حساب العميل
 - دائن: مخصص ضمان الأداء
- رابعا: يجب على البنك أن يدفع للمورد وفقاً للمادة 2 من عقد التمويل، ولهذا فإن البنك وبعد حصوله على الإذن من مجلس الشريعة الخاص به يقوم بشراء العملة الصعبة من بنك الجزائر، وبعد ذلك يقوم بتحويل المبلغ الإجمالي للمعاملة إلى المورد.
- بلغ سعر الصرف أثناء شراء العملة الصعبة من بنك الجزائر 116,4958 ومنه فإن مبلغ شراء المواد الأولية يبلغ DZD 8.154.706.

تتم ترجمة هذه العملية محاسبيا على النحو التالي:

- مدين: الأموال الخاصة
 - مدين: مخصص ضمان الأداء
 - دائن: حساب تمويل المراجعة
- كذلك:
- مدين: حساب تمويل المراجعة
 - دائن: حساب المورد

2.4.4 مرحلة البيع: علاقة البنك / العميل

تضمن هذه الخطوة نقل الملكية من البنك إلى العميل حيث يتم التنفيذ الفعلي لهذا النقل من خلال المصادقة على بوليصة الشحن الخاصة بالبنك للعميل واستلام البضائع.

يتحول هامش النية الحسنة إلى مساهمة شخصية سيتم خصمها من مبلغ الشراء من أجل حساب سعر البيع.

- هامش الربح:
- قبل تحديد سعر بيع المواد الأولية للعميل من الضروري التطرق إلى هامش الربح.
- من وجهة النظر الإسلامية، ليست الدولة ولا الاقتصاد من يحدد معدل هامش الربح ولكن المنافسة من تقوم بذلك لأن البنك الإسلامي في هذه الحالة يعتبر كطرف تجاري.
- يحسب معدل هامش الربح بالعلاقة الآتية:

$$\text{معدل هامش الربح} = \text{معدل مرجعي ثابت محدد من طرف بنك الجزائر} + \text{معدل متغير حسب كل بنك}$$

حيث لدينا:

✓ المعدل المرجعي الثابت و المحدد من طرف بنك الجزائر = 4 بالمائة سنويا

✓ المعدل المتغير المحدد من طرف بنك ترست الجزائر = 4 بالمائة سنويا
ومنه فإن معدل هامش الربح المطبق من طرف بنك ترست الجزائر في عملية المراجعة يساوي 8 بالمائة سنويا.
أما هامش الربح فيحسب هو الآخر بالعلاقة الآتية:

$$\text{هامش الربح} = \text{رأس المال} * \text{معدل هامش الربح الشهري المكافئ} * \text{عدد أشهر تمويل المراجعة}$$

كذلك فإن رأس المال يحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{رأس المال} = \text{سعر شراء المواد الأولية} - \text{هامش الجدية}$$

حيث لدينا:

$$\text{هامش الجدية} = \text{سعر شراء المواد الأولية} * 25\% = 2.069.016 \text{ دج}$$

ومنه يساوي رأس المال:

$$\text{رأس المال} = 8.276.065 - 2.069.016 = 6.207.049 \text{ دج}$$

أما معدل هامش الربح الشهري المكافئ فيحسب هو الآخر كما يلي:

$$\text{معدل هامش الربح الشهري المكافئ} = \frac{\text{المعدل السنوي}}{12}$$

ومنه لدينا:

$$\text{معدل هامش الربح الشهري المكافئ} = \frac{8\%}{12} = 0,6667\%$$

وبما أن:

$$\text{عدد أشهر تمويل المراجعة} = \text{شهرين}$$

فإن هامش الربح في هذه العملية يساوي 82.765 دج.

$$\text{هامش الربح} = 6.207.049 * 0,6667\% * 2 = 82.765 \text{ دج}$$

• **سعر البيع:**

إن العميل المالك الجديد للمواد الأولية المستوردة يكون لديه مدة شهرين (مدة تمويل المراجعة في هذه الحالة) ليدفع للبنك ثمن معين يسمى بسعر البيع.

ومنه فإن سعر البيع المطبق من طرف بنك ترست الجزائر في عملية المراجعة يحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{سعر البيع} = \text{سعر الشراء بالعملة الأجنبية بالنسبة لسعر الصرف المطبق في تاريخ إمضاء العقد} + \text{الفرق بين سعر الصرف عند القيام بتمويل المراجعة} + \text{هامش الربح} - \text{هامش الجدية}$$

وبما أن:

$$\text{الفرق بين سعر الصرف عند القيام بتمويل المراجعة} = 8.154.706 - 8.276.065 = 121.359 \text{ دج}$$

فإن سعر البيع في هذه العملية يساوي 6.168.455 دج.

$$\text{سعر البيع} = 8.276.065 - 82.765 + 121.359 = 6.168.455 \text{ دج}$$

5. خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى إيجاد إجابة للإشكالية التي طرحت في بدايتها والتي تمحورت حول آلية تطبيق المراجعة الإسلامية في بنك ترست الجزائر، في هذا الإطار فقد تم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك والمراجعة الإسلامية، كما تم التطرق إلى دراسة تطبيقية لآلية تطبيق المراجعة في بنك ترست الجزائر.

تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن المراجعة الإسلامية في بنك ترست الجزائر توفر العديد من المزايا بالمقارنة مع صيغ التمويل الأخرى مما يؤهلها للمساهمة بقوة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تتمثل أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة في:

- يعتمد بنك ترست الجزائر في تمويله لعملائه بنسبة كبيرة على المراجعة الإسلامية نظرا لسهولة التعامل بها ومردوديتها العالية مع قلة مخاطرها؛
- يلتزم بنك ترست الجزائر بالضوابط الشرعية الإسلامية لتمويل المراجعة الذي يوفره لعملائه؛
- يقوم بنك ترست الجزائر في تمويل المراجعة بتحديد سعر الشراء بالدينار في تاريخ التوقيع على العقد، ما يتوافق مع الشروط الشرعية الإسلامية؛
- يعتمد بنك ترست الجزائر في تمويل عملائه بصيغة المراجعة على مرحلتين أساسيتين والمتمثلتان في مرحلة الشراء من المورد ومرحلة البيع للعميل؛
- تتميز مرحلة الشراء بدفع العميل لهامش الجدية الذي كضمان للبنك على جدية العميل؛
- أما مرحلة البيع فتتميز هي الأخرى من جهة بحساب وتحصيل هامش الربح المطابق لمعايير المالية الإسلامية، ومن جهة أخرى بتحديد سعر البيع يتم فيه إضافة أو طرح الفرق بين سعر صرف بنك الجزائر أثناء التنفيذ وأثناء إبرام العقد.

أما عن التوصيات التي نقترحها فهي كالآتي:

- على بنك ترست الجزائر إتباع سياسة تجارية جديدة تسمح بتطوير أكبر لصيغة تمويل المراجعة؛
- على بنك ترست الجزائر القيام بحملات ترويجية للتعريف بصيغة المراجعة الإسلامية التي يقدمها وبخصائصها ومزاياها؛
- توفير تكوين عالي لمستخدمني بنك ترست الجزائر وتدريبهم على التطبيق الصحيح لصيغة تمويل المراجعة؛
- ضرورة تبني استراتيجيات وسياسات لتطوير خدمات التمويل الإسلامية التي يقدمها البنك بما يلي رغبات عملائه؛
- إعادة النظر في هوامش الربح المطبقة في تمويل المراجعة بهدف تخفيضها ومنه تخفيض التكلفة الإجمالية للتمويل؛
- الاستفادة من تجارب البنوك الإسلامية العالمية الرائدة في تقديم وتوفير صيغ التمويل الإسلامية المختلفة.

6. قائمة المراجع:

1. Trust Bank Algeria. (2022). Trust Bank Algeria. Consulté le 10 05, 2022, sur <https://www.trustbank.dz>
2. حدة رايس. (2009). دور البنك في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية. القاهرة: ايتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.
3. حرري محمد العريقات، و سعيد جمعة عقل. (2010). إدارة المصارف الإسلامية. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.
4. حسين محمد سمحان، و موسى عمر مبارك. (2015). محاسبة المصارف الإسلامية (في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية). الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
5. رفيق يونس المصري. (1996). بيع المراجعة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
6. سعيد سعد مرطان. (2002). مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام. لبنان: مؤسسة الرسالة للنشر و التوزيع.
7. عادل عبد الفضيل. (2007). الربح و الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
8. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية. الأردن: المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب.
9. عبد المطلب عبد الرزاق حمدان. (2007). عقود المعاملات المالية و تطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
10. فادي محمد الرفاعي. (2004). المصارف الإسلامية. الأردن: منشورات الحلبي الحقوقية.
11. فادي محمد الرفاعي. (2007). المصارف الإسلامية. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية.
12. محمد فرحي. (2006). العمل المصرفي في الإسلام - ضرورته و جذوره التاريخية و آلياته -. الملتقى الوكبي حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية. بشار، الجزائر.
13. محمد محمود العجلوني. (2010). البنوك الإسلامية: أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية. الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
14. منذر قحف. (1998). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي - تحليل فقهي و اقتصادي -. السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثانية.